www.daralthaqafa.com

التحكيم التجاري الوطني والدولي

الكتاب الأول

التحكيم التجاري الوطني

ماهية التحكيم - اتفاق التحكيم
هيئة التحكيم - إجراءات التحكيم
حكم التحكيم وتنفيذه

الأستاذ الدكتور
جمال الدين عبد الله مكناس
أستاذ القانون التجاري والتحكيم التجاري
كلية الحقوق - جامعة مؤتة

المحامي الدكتور
"عبد الله يحيى" مكناس
دكتوراه في القانون الخاص

الأستاذ
حكمت عبد الحميد العضايلة
مدرس في قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة مؤتة

دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

التحكيم التجاري الوطني والدولي

الكتاب الأول

التحكيم التجاري الوطني

ماهية التحكيم - اتفاق التحكيم
هيئة التحكيم - إجراءات التحكيم
حكم التحكيم وتنفيذه

www.daralthaqafa.com

347, 56509

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/10/5565)

المؤلف: جمال الدين عبد الله مكناس وآخرون

الكتاب: التحكيم التجاري الوطني والدولي: التحكيم التجاري الوطني

الواصفات: التحكيم التجاري - تسوية النزاعات - إجراءات المحاكم - القانون التجاري الأردن - القانون المقارن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-306-2

الطبعة الأولى 2025م - 1446هـ

جميع الحقوق محفوظة Copyright © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د

هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261

الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

التحكيم التجاري الوطني والدولي

الكتاب الأول

التحكيم التجاري الوطني

ماهية التحكيم - اتفاق التحكيم
هيئة التحكيم - إجراءات التحكيم
حكم التحكيم وتنفيذه

الأستاذ الدكتور
جمال الدين عبد الله مكناس
أستاذ القانون التجاري والتحكيم التجاري
كلية الحقوق - جامعة مؤتة

المحامي الدكتور
"عبد الله يحيى" مكناس
دكتوراه في القانون الخاص

الأستاذ
حكمت عبد الحميد العضايلة
مدرس في قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة مؤتة

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1446هـ-2025 م

www.daralthaqafa.com

الفهرس

استهلال 11
تمهيد 13

الفصل التمهيدي

ماهية التحكيم

المبحث الأول: مفهوم التحكيم 20
المطلب الأول: تعريف التحكيم 20
الفرع الأول: تعريف التحكيم في اللغة 20
الفرع الثاني: تعريف التحكيم اصطلاحاً 21
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتحكيم 23
المبحث الثاني: أسباب اللجوء إلى التحكيم ومزاياه وعيوبه 25
المطلب الأول: أسباب اللجوء للتحكيم ومزاياه 25
المطلب الثاني: عيوب التحكيم 28
المبحث الثالث: أنواع التحكيم وتمييزه عما يشابهه من تصرفات 31
المطلب الأول: أنواع التحكيم 31
الفرع الأول: من حيث طبيعة التحكيم 31
الفرع الثاني: من حيث وجود منظمة تديره 33
الفرع الثالث: من حيث تقيد المحكم بالقواعد القانونية 33
المطلب الثاني: تمييز التحكيم عن غيره من التصرفات القانونية المشابهة له 34
الفرع الأول: التحكيم والقضاء 34
الفرع الثاني: تمييز التحكيم عن الصلح 35
الفرع الثالث: تمييز التحكيم عن الخبرة 35
الفرع الرابع: تمييز التحكيم عن الوكالة 36
الفرع الخامس: تمييز التحكيم عن الوساطة والتوفيق 37

www.daralthaqafa.com

الفصل الأول

اتفاق التحكيم

المبحث الأول: مفهوم اتفاق التحكيم 42
المطلب الأول: تعريف اتفاق التحكيم 42
الفرع الأول: تعريف اتفاق التحكيم في التشريعات الوطنيــة والاتفاقيــات الدولية 42
الفرع الثاني: التعريف الفقهي لاتفاق التحكيم 43
المطلب الثاني: صور اتفاق التحكيم 45
الفرع الأول: شرط التحكيم 45
الفرع الثاني: مشارطة التحكيم 46
المبحث الثاني: أركان اتفاق التحكيم 49
المطلب الأول: الأركان الموضوعية لاتفاق التحكيم 49
الفرع الأول: التراضي 49
الفرع الثاني: محل التحكيم 58
الفرع الثالث: سبب التحكيم 67
المطلب الثاني: الأركان الشكلية لاتفاق التحكيم 68
الفرع الأول: الكتابة التقليدية 68
الفرع الثاني: الوسائل البديلة للكتابة 69
المبحث الثالث: نطاق اتفاق التحكيم واستقلال شرط التحكيم 71
المطلب الأول: تحديد نطاق اتفاق التحكيم وامتداده 71
الفرع الأول: تحديد نطاق اتفاق التحكيم من حيث الموضوع وامتداده 72
الفرع الثاني: نطاق اتفاق التحكيم من حيث الأشخاص وامتداده 77
المطلب الثاني: مبدأ استقلال شرط التحكيم 89
الفرع الأول: ماهية مبدأ استقلال اتفاق التحكيم 90
الفرع الثاني: النتائج المترتبة على مبدأ استقلال اتفاق التحكيم 95

www.daralthaqafa.com

الفصل الثاني

هيئة التحكيم

المبحث الأول: تكوين هيئة التحكيم 100
المطلب الأول: طرق تعيين هيئة التحكيم 100
الفرع الأول: الطريقة الرضائية لتعيين المحكمين 100
الفرع الثاني: الطريقة القضائية لتعيين المحكمين 102
المطلب الثاني: شروط صلاحية المحكم 105
الفرع الأول: الشروط القانونية للمحكم 105
الفرع الثاني: الشروط الاتفاقية 109
المطلب الثالث: المركز القانوني للمحكم 110
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لعلاقة الطرفين بالمحكم 110
الفرع الثاني: الالتزام بقبول المهمة وبالإفصاح 112
الفرع الثالث: المسؤولية المدنية للمحكم 117
المبحث الثاني: العوارض الخاصة بهيئة التحكيم 119
المطلب الأول: تنحي المحكم 119
المطلب الثاني: عزل المحكم 120
الفرع الأول: العزل الاتفاقي 120
الفرع الثاني: العزل القضائي 121
المطلب الثالث: رد المحكم أو وفاة المحكم أو عجزه 122
الفرع الأول: رد المحكم 122
الفرع الثاني: وفاة المحكم أو عجزه 129

الفصل الثالث

إجراءات التحكيم

المبحث الأول: إجراءات الخصومة التحكيمية والضمانات الأساسية التي تحكمها 134
المطلب الأول: إجراءات التحكيم الأولية لانعقاد الخصومة 134
الفرع الأول: سلطة تنظيم الإجراءات 134

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: أحكام خاصة بأعمال التحكيم الإجرائي..... 138
الفرع الثالث: التسلسل الإجرائي لخصومة التحكيم..... 141
المطلب الثاني: الضمانات الأساسية التي تحكم إجراءات الخصومة التحكيمية..... 148
الفرع الأول: مبدأ الطلب..... 149
الفرع الثاني: مبدا المساواة..... 149
الفرع الثالث: احترام الحق في الدفاع..... 150
الفرع الرابع: مبدأ المواجهة والمجابهة بالدليل..... 151
الفرع الخامس: عدم جواز قضاء المحكم بعلمه الشخصي..... 152
المبحث الثاني: نطاق خصومة التحكيم وعوارضها..... 154
المطلب الأول: نطاق خصومة التحكيم..... 154
الفرع الأول: النطاق الشخصي لخصومة التحكيم..... 154
الفرع الثاني: النطاق الموضوعي لخصومة التحكيم..... 159
المطلب الثاني: عوارض خصومة التحكيم..... 165
الفرع الأول: انقطاع الخصومة ووقفها..... 165
الفرع الثاني: إنهاء الخصومة بغير حكم في الدعوى..... 173
المبحث الثالث: القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع وإجراءات الخصومة..... 179
المطلب الأول: القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع..... 179
الفرع الأول: القواعد الواجبة التطبيق في التحكيم مع التفويض بالصلح..... 180
الفرع الثاني: القواعد القانونية الموضوعية الواجبة التطبيق في التحكيم العادي..... 182
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على الإجراءات..... 186
المبحث الرابع: الإثبات أمام المحكمين واتخاذ التدابير الوقتية أو التحفظية..... 190
المطلب الأول: الإثبات أمام هيئة التحكيم..... 191
الفرع الأول: القواعد العامة للإثبات أمام هيئة التحكيم..... 191
الفرع الثاني: أدلة الإثبات أمام المحكمين..... 195
الفرع الثالث: قواعد خاصة في إجراءات الإثبات أمام هيئة التحكيم..... 197

www.daralthaqafa.com

المطلب الثاني: التدابير الوقتية والتحفظية في التحكيم 201
الفرع الأول: ماهية وشروط التدابير الوقتية والتحفظية في التحكيم 201
الفرع الثاني: التدابير الوقتية والتحفظية في القانون الأردني 206

الفصل الرابع

حكم التحكيم

المبحث الأول: ميعاد إصدار حكم التحكيم وإجراءات وشروط صدوره 212
المطلب الأول: ميعاد صدور الحكم المنهي للخصومة 213
الفرع الأول: الميعاد الاتفاقي لإصدار الحكم 213
الفرع الثاني: عدم اتفاق الأطراف على ميعاد لصدور الحكم 214
الفرع الثالث: أثر انقضاء الميعاد دون صدور حكم 216
المطلب الثاني: المداولة لإصدار حكم التحكيم 217
الفرع الأول: ماهية المداولة وسريتها 218
الفرع الثاني: ضرورة اشتراك كافة المحكمين في المداولة والتصويت على الحكم 220
المطلب الثالث: شروط صحة حكم التحكيم وبياناته وإجراءات صدوره 221
الفرع الأول: الشروط المتعلقة بموضوع الحكم 221
الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بشكل الحكم ومضمونه 223
الفرع الثالث: النطق بالحكم وتبليغه 233
المبحث الثاني: آثار حكم التحكيم 235
المطلب الأول: حيازة حكم التحكيم حجية الأمر المقضي به 235
الفرع الأول: ماهية حجية الأمر المقضي به 235
الفرع الثاني: تعلق حجية الحكم بالنظام العام 238
المطلب الثاني: استنفاد ولاية هيئة التحكيم 238
الفرع الأول: مضمون استنفاد هيئة التحكيم لولايتها 239
الفرع الثاني: الأحكام التي تستنفد فيها هيئة التحكيم لولايتها 239
المطلب الثالث: استثناءات مبدأ استنفاد هيئة التحكيم لولايتها 240

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: تفسير حكم التحكيم 240
الفرع الثاني: تصحيح الأخطاء المادية في حكم التحكيم 245
الفرع الثالث: إصدار الحكم الإضافي 248
المبحث الثالث: دعوى بطلان حكم التحكيم 253
المطلب الأول: ماهية دعوى بطلان حكم التحكيم وطبيعتها القانونيــة وحــالات البطلان 254
الفرع الأول: مفهوم دعوى بطلان حكم التحكيم 255
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لدعوى بطلان حكم التحكيم 258
الفرع الثالث: حالات البطلان 259
المطلب الثاني: التنظيم القانوني لأصول دعوى بطلان حكم التحكيم 266
الفرع الأول: شروط دعوى البطلان والمحكمة المختصة بنظرها والتنازل عنها 267
الفرع الثاني: مشتملات وبينات لائحة دعوى بطلان حكم التحكيم 270
الفرع الثالث: بيانات أوراق التبليغ والجهة المختصة بإجرائه 271
الفرع الرابع: إجراءات قيد دعوى البطلان 272
الفرع الخامس: الفصل في دعوى بطلان حكم التحكيم 275
المبحث الرابع: تنفيذ حكم التحكيم 279
المطلب الأول: منح القوة التنفيذية لأحكام التحكيم الوطنية 279
الفرع الأول: الاختصاص بإصدار الأمر بتنفيذ الحكم 280
الفرع الثاني: إجراءات طلب التنفيذ 280
الفرع الثالث: فصل محكمة التمييز في الطلب 283
المطلب الثاني: تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في الأردن 285
الفرع الأول: مفهوم حكم التحكيم الأجنبي 286
الفرع الثاني: شروط تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي 290
الفرع الثالث: آلية وإجراءات تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي 293
الفرع الرابع: حالات رفض تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في الأردن 298

المراجع 309

www.daralthaqafa.com

استهلال

تعترف الأنظمة القانونية بإمكانية تحقيق الحماية القضائية للحقوق المعتدى عليها بوسائل أخرى دون اللجوء إلى قضاء الدولة، ومن أبرز هذه الوسائل التحكيم الذي بموجبه يستغني أطراف العلاقة القانونية عن قضاء الدولة ويتفقون على عرض منازعاتهم على هيئة تحكيم يختارونها للفصل في المنازعة ويحددون صلاحياتها، ويختارون القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع وإجراءات خصومة التحكيم، وصولاً إلى حكم تحكيم عادل ينتهي النزاع به ويحوز حجية الأمر المقضي به، إضافة للمزايا التي يتمتع بها التحكيم بشكل عام. من هنا سن المشرع الأردني قانون التحكيم مقتدياً بأكبر وأبرز الأنظمة القانونية التي تبنت نظام التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية النزاعات.

وقد عملنا في هذا الكتاب على شرح نصوص قانون التحكيم الأردني رقم 31 لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2018 والذي ميز به المشرع الأردني قانون التحكيم الأردني عن القوانين المقارنة بتعديلات استدعتها الضرورات العملية والاجتهادات التي توصل إليها القضاء الأردني، مستدركاً نقاط الغموض والقصور. وقد استعنا في إعداد هذا الكتاب بجهود ومؤلفات كبار المؤلفين ذوي الاختصاص في التحكيم التجاري وبالأوراق البحثية المقدمة من طلبة الدكتوراه في القانون الخاص بجامعة مؤتة، متناولين فيه: ماهية التحكيم واتفاق التحكيم وتشكيل هيئة التحكيم وإجراءات خصومة التحكيم وما يجب احترامه من ضمانات التقاضي الأساسية خلال نظر النزاع وانتهاءً بإصدار حكم التحكيم وتنفيذه.

آملين من الله العلي القدير أن يخدم هذا الكتاب الطلبة في المرحلة الجامعية الأولى وكذلك مرحلة الدراسات العليا ويساعدهم في فهم قواعد وأحكام التحكيم التجاري على المستوى الوطني ويحقق لهم ولنا الغاية المرجوة منه.

www.daralthaqafa.com

تمهيد

من المؤكد أن التحكيم ليس وليد اللحظة بل يعود أصله إلى زمن بعيد حتى قبل ظهور الدولة بمفهومها ونظامها الحالي، إلا أنه بحكم التطور الذي طال كافة مجالات الحياة نجد أن اللجوء للتحكيم أصبح أوسع وأشمل من ذي قبل. ذلك أن القضاء هو الطريق الطبيعي لحل النزاعات وفضها وإرساء العدالة في المجتمع، إلا أنه تبعاً لتطور الحياة الاقتصادية والتجارية وتطور العلاقات التجارية المحلية الدولية، برزت الحاجة لإيجاد وسائل بديلة عن القضاء تحكمها إرادة الأطراف يتم اللجوء إليها لفض النزاعات بينهم، ومن أهمها التحكيم الذي يعد أداةً اتفاقيةً فعالة لتحقيق العدالة، يلجأ إليها أطراف العلاقات القانونية لحل ما ينشأ بينهم من نزاع بصددها لحله بعيداً عن القضاء، دون إلغاء دور القضاء الذي يتمتع بسلطة الأمر والرقابة على إجراءات التحكيم والحكم الصادر بصدده.

ونظراً لاتساع آفاق التحكيم على مختلف العلاقات الاقتصادية وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ونظراً لأن اللجوء إلى القضاء الوطني لم يعد الوسيلة الفعالة لاقتضاء الحقوق، لما يتضمن من مماطلة ومراوغة وتعطيل لتحصيل الحقوق، وهذا ما أثبته الواقع العملي، فقد بات من المفضل لأطراف العلاقات القانونية اللجوء إلى التحكيم لما يحققه من استقرار المراكز القانونية للخصوم وذلك بتجنب إطالة إمد النزاع، من خلال السرعة في الفصل فيه والمحافظة على سرية أعمالهم لا بل حتى ماهية منازعاتهم. فضلاً عما يمثله التحكيم من أداة اتفاقية لتحقيق العدالة، بناءً على اتفاق أطراف النزاع على طرح ما ينشأ من نزاعات نتيجة علاقاتهم القانونية على هيئة تحكيم يتم اختيار أعضائها من قبلهم لتفصل في هذه النزاعات بدلاً من أن يفصل فيها قضاء الدولة.

ولذلك حرصت أغلب الدول على وضع تنظيم قانوني خاص بالتحكيم، بينت فيه كافة الإجراءات والقواعد التي يجب اتباعها، بدءاً من الاتفاق على التحكيم وما يجوز طرحه على التحكيم من منازعات ومروراً بإجراءات خصومة التحكيم وما تستوجبه من ضمانات وتطبيق القواعد القانونية الإجرائية والموضوعية على النزاع المطروح على هيئة التحكيم وانتهاء بإصدار حكم التحكيم وتنفيذه.

www.daralthaqafa.com

وبناءً على ما تقدم فقد نظم المشرع الأردني التحكيم في قانون التحكيم رقم 31 لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2018، والذي يمثل الشريعة العامة للتحكيم تاركاً لأطراف العلاقة القانونية ووفقاً لمبدأ سلطان الإرادة الاتفاق على ما يشاؤون من إحالة ما ينشأ بينهم بالفعل من نزاع وعرضه على هيئة تحكيمية يختارونها لتفصل فيه بحكم وفق قواعد إجرائية وموضوعية يختارونها، وبما لا يخالف النظام العام والآداب. كما ساهم القضاء الأردني من خلال اجتهادات قضائية متميزة في تكريس قواعد متقدمة في مجال التحكيم في النزاعات التجارية والاقتصادية الوطنية منها أو الأجنبية، سواء تلك التي نشأت بين الأفراد أم بين الأفراد والشركات، وكذلك تلك التي تنشأ بين أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص.

ونظراً لأهمية التحكيم التجاري ودوره في تطوير العلاقات التجارية المحلية والدولية بشكل خاص لما فيه من مسايرة لما هو معمول به لدى أغلب الدول المتقدمة فقد حرصت الدول ذات النظم القانونية المعاصرة على وضع تنظيم خاص بالتحكيم أفردت له قانوناً خاصاً، تبنت فيه أغلب القواعد وأحكام التحكيم الواردة في القانون النموذجي للتحكيم الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونسيترال ـ UNICITRAL)، والذي أقرته الأمم المتحدة سنة 1985، ومن هذه الدول مصر التي أصدرت قانوناً جديداً مستقلاً للتحكيم في المواد المدنية والتجارية وهو القانون رقم 27 لسنة 1994، وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا التي تبنى فيها المشرع القانون النموذجي في قانون التحكيم رقم 4 لسنة 2008، كما نظم المشرع الأردني التحكيم من خلال تبنيه أغلب نصوص القانون النموذجي، وأصدر القانون رقم 31 لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2018 والذي يمثل الشريعة العامة للتحكيم في المواد المدنية والتجارية، والذي سيكون محور دراستنا في هذا الكتاب.

ونظراً لأهمية التحكيم كوسيلة لفض النزاع وما يتمتع به من مزايا، فقد حاولنا في هذا الكتاب دراسة قواعد وأحكام قانون التحكيم الأردني إلى جانب ما ذهب إليه الاجتهاد القضائي الأردني والمقارن أحياناً، من خلال البحث والتحليل لماهية التحكيم واتفاق التحكيم وتكوين هيئة التحكيم وما يترتب عليها من واجبات وكذلك ما يعترض عملها من طوارئ، ونظامه الإجرائي خلال خصومة التحكيم وضمانات التقاضي الأساسية التي تكفل لأطراف النزاع الوصول إلى حكم عادل ينتهي به نزاعهم

www.daralthaqafa.com

وحتى صدور حكم التحكيم يحوز حجية الأمر المقضي به ولا يطعن فيه إلا بدعوى البطلان التي جاء بها قانون التحكيم، وأخيراً آلية تنفيذ حكم التحكيم الوطني أو الأجنبي في المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد قسمنا هذا الكتاب إلى خمسة فصول وعلى النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: ماهية التحكيم.

الفصل الأول: اتفاق التحكيم.

الفصل الثاني: هيئة التحكيم.

الفصل الثالث: إجراءات التحكيم.

الفصل الرابع: حكم التحكيم.